انعكاسات القطاع

غير الرسمي على الاقتصاد المصرى

إعداد
حسين عبد المطلب الأسرج
اقتصادي أول بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية

E.Mail:hossien159@yahoo.com

2010

ملحوظة:الآراء الواردة تعبر عن رأى الباحث ولا تعكس بالضرورة آراء المكان الذى ينتمى اليه.

جدول المحتويات

مقدمة 2

أولا: وضع القطاع غير الرسمي في مصر 3

1- المقصود بالقطاع غير الرسمي وأهم سماته: 3

2-موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي : 5

3- مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمى. 6

4- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي: 7

ثانياً: الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمى في مصر 8

1. مرحلة التأسيس: 8

2. مرحلة التشغيل: 8

3. مرحلة الخروج: 10

الخاتمة 14

1-النتائج 14

2-التوصيات 17

المراجع 22

مقدمة

تعانى الكثير من الدول النامية من كبر حجم القطاع غير الرسمي ، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين 30-70% من إجمالي الناتج القومي لهـــذه الدول، وهو ما يعنى أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة ، وهو ما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة لهذه المنشآت التي تعمـــل داخل هذا القطاع حيث تتصف معظمها بانخفاض معدلات الإنتاجية ومعدلات جودة المنتج وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي وبالتالي يمثل بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانوني عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها التسويقية. ويهدف هذا البحث الى التعرف على وضع القطـــاع غير الرسمي في مصر ومعوقات تحويله الى القطاع الرسمي.

The impacts of the informal sector On the Egyptian economy

By: Hussein Elasrag

—

Abstract

The informal sector is economic activity that is neither taxed nor monitored by a government, and is not included in that government's Gross National Product (GNP), as opposed to a formal economy. Although the informal economy is often associated with developing countries, where up to 60% of the labor force (with as much 40% of GDP) works, all economic systems contain an informal economy in some proportion. The term informal sector was used in many earlier studies, and has been mostly replaced in more recent studies which use the newer term. This research aims to study the impacts of the informal sector On the Egyptian economy.

أولا: وضع القطاع غير الرسمي في مصر

1- المقصود بالقطاع غير الرسمي وأهم سماته:

المقصود بالقطاع غير الرسمي هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء ،وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية.وبصورة أبسط، يمكن تعريف القطاع غير الرسمي بأنه "أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي على خلاف أنشطة القطاع الرسمي التي تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي" .

ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها:-

1. غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها: إن أول معايير انتماء المنشأة للقطاع غير الرسمي هو عدم التسجيل، أي غياب كافة أنواع القيد بالسجلات الرسمية (سجل تجاري، سجل صناعي، تراخيص عمل). كما ترتبط درجة التنظيم أيضا بعلاقة المنشأة بالإدارة الضريبية وبنظام المحاسبة، وعلى الرغم من ذلك، لا يعني كون المنشأة تنتمي للقطاع غير الرسمي أنه لا يوجد بها قواعد أو معايير تنظم أنشطتها، حيث أن وصف القطاع بأنه قطاع غير رسمي أو غير منظم لا يعني غياب التنظيم، وإنما يعني وجود هياكل وأشكال غير قابلة للتصنيف حسب المعايير المعتادة أو المعمول بها في الدولة، فالعاملون في القطاع غير الرسمي لهم قواعدهم وهياكلهم التنظيمية التي تنظم عملهم . ويقصد هنا عدم تسجيل الوحدة الاقتصادية لا المشتغلين بها،وبالتالى فان عدم تسجيل المشتغلين في التأمينات الاجتماعية أو التنظيمات النقابية أو غياب عقد العمل لا يعد معيارا لتعريف القطاع غير الرسمي وإنما يمكن إدراجه ضمن خصائصه.ويتسم القطاع غير الرسمي في مصر بغلبة المشروع الفردي، حيث إن **92%** من منشآت القطاع غير الرسمي في مصر تعتبر مشروعات فردية، وهذه النسبة تفوق مثيلتها على مستوى القطاع الخاص المصري كله والتي بلغت نسبة المشروعات الفردية فيه **80%** من المنشآت العاملة في القطاع

الخاص وفقًا لإحصاءات تعداد عام 1986، و86% منها في تعداد عام 1996، حيث إن المشروع الفردي هو الكيان القانوني الغالب على منشآت القطاع الخاص المصري.

2. تتصف المنشأة في القطاع غير الرسمي بصغر حجم التشغيل فيها،ويمكن هنا أن يقاس التشغيل بعدد العاملين بأجر بشكل مستمر أو دائم،كما يمكن أن يقاس بجملة العاملين بأجر سواء الدائمين أو المؤقتين،كما يمكن أيضا أن يقاس بجملة العاملين بأجر وبدون أجر.
3. تتصف المنشأة في القطاع غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر،وهنا تجدر الإشارة الى أنه يوجد اختلاف حول نوع الأصول التي تدخل في تقدير قيمة رأس المال ،هل هو إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة،أم إجمالي الأصول الثابتة وحدها،أم إجمالي الأصول الثابتة بعد استبعاد الأراضي والمباني(حيث من المحتمل ألا تكون الأراضي أو المباني مملوكة لصاحب المنشأة وانما مستأجرة،بالاضافة الى احتمال وجود تداخل بين استخدام المبنى كمكان عمل وكمحل إقامة). تتسم المشروعات غير الرسمية عن الرسمية بأنها تعد أفقر من ناحية رأس المال المستخدم، كما أنها توظف عمالة أقل نسبياً من المشروعات الرسمية، علاوة على صعوبة حصول المشروعات غير الرسمية على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل، بعبارة أخرى، يمكن القول بأن محدودية التمويل الرسمي للقطاع غير الرسمي أدت إلى ضعف قدرة المشروعات غير الرسمية على التوسع والتنوع من ناحية عدد العمال أو رأس المال. تعد قيمة رأس المال المستثمر أحد المؤشرات التي تقيس حجم المنشأة، وتعد سهولة الدخول في القطاع غير الرسمي أحد السمات الرئيسية التي تميز هذا القطاع. وتُفسر تلك السهولة بمحدودية ما يتطلبه بدء النشاط من رأس مال وبانخفاض الكثافة الرأسمالية له بالمقارنة مع القطاع الرسمي.ويلاحظ من دراسة رأس المال المستثمر في القطاع غير المنظم في مصر أن منشآت هذا القطاع تتقارب في قيمة رأس المال المستثمر، كذلك يظهر تفوّق النشاط الإنتاجي على كل من النشاط الخدمي والتجاري في القطاع غير الرسمي من خلال تركز رأس المال المستثمر، حيث بلغت نسبة رأس المال المستثمر في النشاط الإنتاجي في القطاع غير الرسمي نحو 36% مقابل 33% للنشاط التجاري و31% للخدمي.
4. أظهر تحليل المنشآت التي تستخدم آلات ومعدات في القطاع غير الرسمي أن 54% منها يعتمد على التشغيل اليدوي، في حين يعتمد 37% منها على الطاقة الكهربائية و8% على الغاز، بينما اعتمدت نحو 36% من منشآت القطاع شبه المنظم على التشغيل اليدوي، و57% منها على الطاقة الكهربائية. كما ترتبط أنشطة القطاع غير الرسمي بروابط مباشرة وغير مباشرة بالإنتاج والخدمات والتجارة مع القطاع الرسمي، فمن ناحية، تتجه المصانع إلى الاعتماد في بعض عمليات التصنيع على القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل النفقات وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن مع القطاع غير الرسمي لأداء بعض العمليات، ومن ناحية أخرى، يقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة

نسبياً لمحدودي الدخل العاملين في القطاع الرسمي.ومن ناحية أخرى، تمثل القدرات الإدارية والتكنولوجية المتدنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عائقاً كبيراً أمام تحقيق الروابط الأمامية والخلفية مع المنشآت الكبيرة والأجنبية.

2-موقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي :

وبالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فان هناك حوالى **83.6%** منها غير رسمي في عام **1998** (آخر بيانات توافرت)،مقارنة بنحو **82.9%** في عام **1988** كما هو موضح بالشكل التالى.

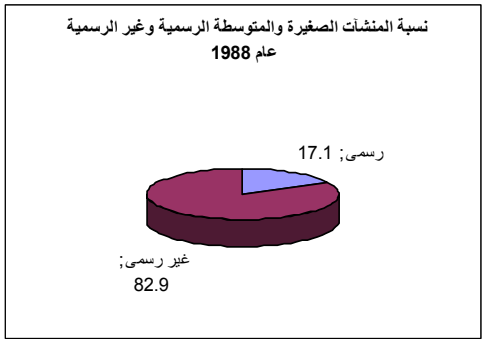

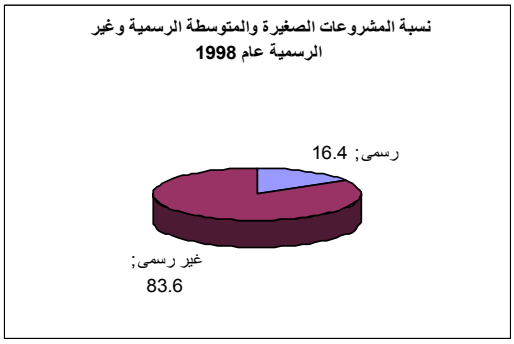

وتنقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الغير رسمية الى نوعين:

- النوع الأول،وهى المشروعات التي تعمل داخل المنشآت وهى تمثل **81%** من النشاط غير الرسمي وتتمثل في مشروعات خدمية وتجارية.
- النوع الثانى،وهى مشروعات تعمل خارج المنشآت وتتمثل في الباعة الجائلين والمصانع غير الشرعية والتى لم تحصل على تراخيص عمل ،وهذه الفئة تمثل **40%** من إجمالي الأنشطة غير الرسمية طبقا لآخر الإحصائيات.

ومن منطلق اعتبار أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست كيانا مستقلا بحد ذاته وإنما هو جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة،لذلك فانه على الرغم من وجود منافسة بين المشروعات سواء رسمية أو غير رسمية ،إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل في تحركات الأيدي العاملة والتنقلات بين القطاعين والضغط على الأجور،أيضا يمكن أن يكون هناك تحركات للمنتجات ،فقد يعتمد القطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة ،كما قد يستفيد القطاع الرسمي من بعض

منتجات القطاع غير الرسمي كمدخلات ،كأن يعتمد بعض المشتغلين في القطاع الأول على القطاع الثانى في الحصول على سلع وخدمات رخيصة بالمقارنة بالحصول عليها من القطاع الأول.

لذلك فانه يجب التأكيد على أنه عندما تقرر الدولة تعقب الوحدات الاقتصادية غير المنتمية للقطاع الرسمي لإجبارها على استكمال كافة إجراءات التسجيل وعلى الانضمام للمجتمع الضريبى ،فانه يتوقع ألا تستطيع هذه الوحدات الصمود أمام هذه السياسة،وستحاول الاختفاء عن أعين السلطات أو أنها سوف تتوقف عن ممارسة نشاطها،وبذلك قد تفقد الدولة قدر كبير من أنشطتها الاقتصادية.لهذا تتطلب مواجهة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة العشوائية غير الرسمية ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنبا الى جنب مع القطاع الرسمي–دون مطاردته والقضاء عليه– فهذا القطاع لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه،خاصة أن إدماجه سيساهم في دعم النشاط الصناعى الرسمي في مصر،وزيادة الصادرات المصرية،كما سيساعد على رفع معدلات النمو وتحقيق توزيع جيد للدخل وتحقيق زيادة في الناتج المحلى الإجمالي في حدود 1.3%،كما سيساعد على الدقة في التخطيط الاقتصادي والقضاء على ظاهرة عدم صحة إحصاءات نسبة البطالة والدخل القومي والناتج القومي وحجم التهرب الضريبي،ومواجهة آثارها السلبية العديدة.

3– منزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمى.

تعد قضية تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمى أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب ، فقديماً كان ينظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحلل من القيود الرسمية، والآن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المنشآت وأن بقاء هذه المنشآت خـــارج القطاع الرسمي يحرمها من الآثار الإيجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمى،وأهم مزايا تحول القطاع غير الرسمي إلى رسمى تتلخص في :–

1. أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة.
2. اتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من المميزات الاقتصاد الرسمي ؛مثل حمايـــة حقـــوق الملكيـــة الفكرية، والحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية، والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق وغير ذلك من المميزات الأخرى.
3. زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر،حيث أثبت عدد من الدراسات وجود علاقـــة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي ، وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.
4. مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال، تجنب التكاليف التي تتحملها هـــذه المشروعات للبقاء في القطاع غير الرسمي.

4- الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي:

1. يؤكد المستثمرون في القطاع الرسمي أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت الى ما يقرب من **80%** من إجمالي حجم المصانع الغذائية،مؤكدين على أن الصناعات الغذائية في مصر على الأخص تواجه موقفا حرجا بسبب عشرات المشاكل التي تتمثل في التهريب،وكذلك ما يخص مصانع "بئر السلم"،والتى تسبب فوضى بالأسواق.وتتضح الصورة أكثر إذا علمنا أن الصناعات الغذائية يعمل **85%** منها بشكل غير رسمى،كما أن الأصول العقارية غير المسجلة والتى يتواجد فيها هذا القطاع غير الرسمي تمثل **64%** من إجمالي الأصول العقارية غير مسجلة.
2. كذلك يؤكد المستثمرون في مجال الأدوات المترلية على وجود عدد من المشروعات في القطاع غير الرسمي تقوم بتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية المعروفة عليها مما يضر بالطبع بسمعة المصانع الرسمية وسمعة أى تاجر يتعرض لمثل هذا الغش.
3. كما تتعرض بعض الصناعات الكيماوية وخاصة البويات وأيضا الصناعات الجلدية لمثل هذه الممارسات.

وبصفة عامة،فان القطاع غير الرسمي يشكل خطورة على القطاعات الرسمية من خلال:-

1. ترويجه لسلع وبضائع بعضها مهرب وبعضها الأخر من منتجات "بئر السلم"التى غالبا ما تضر بصحة المستهلك ولا تتفق مع المواصفات القياسية المصرية.
2. القطاع غير الرسمي يؤثر بطريقة مباشرة على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
3. في ظل الصعوبات التسويقية التي تواجهها المشروعات الصغيرة بصفة عامة فان هذه الممارسات قد تهدد بإغلاق المصانع الرسمية.
4. أيضا قد يلجأ بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية.
5. قد يؤدى تصدير صفقة ما الى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي الى الاضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعى المصرى ككل.
6. أيضا يجب التأكيد على أن هناك من الأبحاث والدراسات التي قد توصى بأن الإنتاج في منطقة ما أو في قطاع ما يحتوى على عدد معين من القطاع غير الرسمي الذى ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية وأنها مضرة للمستهلك،الى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية وبالتالى التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات.

وهنا يجب التأكيد على أن ممارسات القطاع غير الرسمي لا يمكن تركها لأن نتائجها السلبية تؤدى الى إغلاق المنشآت الرسمية والتى لم تعد تحتمل المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية المهربة من جانب ،والسلع المقلدة

والمجهولة المصدر من جانب آخر والتى يتم بيعها دون الالتزام بأي أعباء مالية ،وهو ما يؤثر بالطبع بالسلب على القطاعات التي تعمل بشكل رسمى وتلتزم بكل مسئوليتها تجاه الدولة.

ثانياً: الأطر اللازمة لتحويل القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمى في مصر

هناك عدة مراحل أساسية يمر بها المشروع منذ بدايته وحتى انقضائه، وهي مرحلة التأسيس ثم التشغيل فمرحلة الخروج في حالة انقضاء المشروع. وتجدر الإشارة أن هناك مرحلة تسبق مرحلة التأسيس وهي مرحلة ما قبل التأسيس وهي التي تخص دراسات الجدوى وحالات وجود الاختراعات أو الابتكارات والتي تندر أن تمارس مثل تلك المشروعات المبتكرة أو التي تحتاج إلى دراسات جدوى في الاقتصاد غير الرسمي في مصر. وفي ما يلي سوف يتم تحليل الخطوات والإجراءات التي يجب أن يقوم بها صاحب العمل في المراحل الثلاثة كي يمارس نشاطه في إطار رسمي:

1. مرحلة التأسيس:

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من ارتفاع تكاليف التأسيس والتى يشكل الجزء غير القانوني فيها نسبة كبيرة، فقد تراوحت المدفوعات غير القانونية ما بين 15% إلى 90% تقريبًا من إجمالي المدفوعات، وفي ستة أنشطة فقط، كان حجم هذه المدفوعات أقل من 50% من إجمالي المدفوعات، ويشيع على المستوى المحلي دفع المصروفات غير القانونية في مقابل إصدار التراخيص .ويتعين على صاحب المشروع الجديد كي يزاول نشاطه في إطار رسمي أن يقوم بتوثيق وتسجيل مشروعه، ويقوم بالتسجيل والتعامل مع التأمينات الاجتماعية والضرائب، علاوة على فتح سجل صناعي إذا كان مشروعه صناعياً أو فتح سجل تجاري إذا كان المشروع تجارياً.

2. مرحلة التشغيل:

يتصور البعض أنه بانتهاء مرحلة التأسيس تنتهي أو تقل حلقات التعامل مع الهيئات والمصالح الحكومية بإجراءاتها وتعقيداتها، علاوة على ما يستهلك من وقت وجهد لإنهاء تلك الإجراءات. لكن في الحقيقة فإن التعاملات تزاد تعقيدًا وتشابكًا، حيث يزيد تعامل صاحب المنشأة مع الجهات والمصالح الحكومية فإذا كان صاحب المنشأة يتعامل

مع ما يزيد عن 25 جهة حكومية للانتهاء من الأوراق والمستندات المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار الوقت والجهد والتكلفة المبذولة للحصول على الموافقات والتصاريح، علاوة على إمكانية ذهاب صاحب العمل إلى الجهات المختلفة عدة مرات بعد كل مرحلة بسبب تكرارية الطلبات والأوراق والمستندات المطلوبة، يتعامل صاحب العمل في مرحلة التشغيل مع أكثر من ذلك بكثير.وإذا واجهت صاحب العمل إحدى المشكلات الإجرائية أو التنفيذية يتعين عليه الخوض في إجراءات أخرى كي يحل ما يواجهه من مشكلات. فمثلاً لدراسة وتحليل المشاكل الإجرائية والتنفيذية لقطاع الصناعة وإيجاد الحلول لها، يتوجه صاحب العمل إلى الهيئة العامة للتصنيع– غرفة عمليات الصناعة، ويتقدم بشكوى موضح بها تفصيلاً نوع المشكلة المطلوب حلها وذلك سواء من المنشآت الصناعية مباشرة أو اتحاد الصناعات المصرية وغرفه أو جمعيات المستثمرين أو أي متضرر آخر، ثم يتم تصنيف المشكلة إلى مشكلات مالية (جمارك/ضرائب/تأمينات/مؤسسات مالية/.....)، أو بنية أساسية (أراضى/كهرباء/غاز/مياه/اتصالات/...)، أو قانونية وتشريعية، أو إجرائية وفنية (تراخيص/خامات/تسويق/...). وإذا احتاج الأمر تتم زيارة ميدانية لموقع المشكلة، ثم يعقد اجتماع مشترك مع صاحب المشكلة وممثلي الجهات الحكومية المعنية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتوصل للحلول المناسبة لجميع الأطراف. وأخيراً، يتم وضع الحلول موضع التنفيذ وتتولى الغرفة متابعة التنفيذ.

ومن ناحية الضرائب مثلاً، إذا كانت هناك مشكلة لصاحب العمل وأراد الاعتراض على ما جاء بنماذج الإخطار بالتعديل الوارد من المصلحة، يتم ذلك من خلال ثلاث مراحل هى التظلم ولجنة التوفيق ولجنة التظلمات. حيث يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال مدة زمنية معينة (30 يوماً) من تاريخ استلام النموذج في مرحلة التظلم، ثم يتقدم صاحب المنشأة بنفسه أو من يمثله خلال 60 يوماً من تاريخ رفض التظلم أو عدم البت فيه في مرحلة لجنة التوفيق، ويرفع النزاع إلى لجنة التظلمات إذا لم تتم مرحلة لجنة التوفيق بسبب عدم تعيين صاحب الشأن لممثله أو لو اختلف العضوان (ممثل المصلحة – ممثل المسجل) في مرحلة لجنة التظلمات. ويقوم صاحب العمل بالتقدم بالطلب والمستندات المؤيدة له إلى مأمورية ضرائب المبيعات الواقع في نطاقها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط، وفي حالة لجنة التظلمات: يصدر قرار اللجنة بأغلبية الأصوات ويكون قرارها مسبباً في المحضر مع بيان من يتحمل نفقات اللجنة. ويمكن الطعن على القرار الصادر من لجنة التظلمات أمام المحكمة الابتدائية خلال 30 يوماً من تاريخ الإخطار بالقرار.وفي حالة رد الضريبة لجهات معفاة (المحصلة بالخطأ) يتوجه صاحب العمل إلى مصلحة الضرائب بطلب رد الضريبة ومعه شهادة الإعفاء معتمدة من الإدارة العامة للإعفاءات بالمصلحة، بجانب أصل الفواتير الدالة على سبق سداد الضريبة، وفي حالة الرد لحكم المحكمة (نهائي) يتقدم طالب رد الضريبة بطلب للمأمورية المختصة مرفقاً به صورة الحكم النهائي معتمداً ومذيلاً بالصيغة التنفيذية للحكم.

3. مرحلة الخروج:

لا تقتصر الإجراءات التي تواجه صاحب العمل على مرحلتي الإنشاء والتشغيل فقط، بل تستمر كي تصل إلى مرحلة الخروج وانقضاء النشاط، حيث يجب على صاحب العمل تقديم إقرار نهاية النشاط (في حالة التوقف نهائياً أو التنازل عن المنشأة أو مغادرة البلاد) إلى مصلحة الضرائب، حيث يقوم بتقديم الإخطار بالتوقف خلال 60 يوماً من تاريخ التوقف، ثم يقدم الممول طلب تحديد موقفه الضريبي بعد تقديم الإقرار الملتزم به قانوناً.

وبالمثل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية، يجب على صاحب العمل إنهاء التأمين على نفسه عن طريق التقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بشرط أن يكون المتقدم بطلب الإنهاء والمستندات صاحب العمل أو من يوكله رسمياً في ذلك، ويكون بحوزته طلب إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه، وصور المستندات الدالة على خروج صاحب العمل من الشركة أو انتهاء نشاطها (ولا تقدم تلك المستندات إذا كان سبب الإنهاء هو بلوغ صاحب العمل سن أل 60)، ثم يقوم المكتب بقبول الطلب ومطابقة المستندات ثم التحري عن جدية خروج أو إنهاء النشاط ثم يسجل طلب الإنهاء على الحاسب الآلي.

كما يتوجب عليه أيضاً إنهاء التأمين على العاملين بالمنشأة، ويقوم بالتقدم بطلبات إنهاء مدة اشتراك مؤمن عليه عن كل عامل والمستند الدال على إنهاء علاقة العمل، ثم يقوم المكتب بمطابقة توقيع صاحب العمل على الطلبات ثم إجراء التفتيش الميداني للتأكد من إنهاء علاقة العمل ثم تسجيل الطلبات على الحاسب الآلي.

إذن وبشكل عام، تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد من القيود المرتبطة بتوافر العمالة الماهرة والحصول علي المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل، وبسبب نقص أنظمة التدريب المهني والتعليمي ، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه قصوراً في العمالة وعلى الأخص العمالة الفنية المدربة. وعلاوة علي ذلك فإن الاحتفاظ بالعمالة المدربة يعتبر مشكلة عامة حيث يترك هؤلاء العاملون المنشآت لبدء أعمالهم الخاصة.

وفي معظم الدول النامية، لا تهتم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أنها غير قادرة علي استيعاب وتكييف هذه التكنولوجيا وفقاً لمتطلباتها. كما أنها غير قادرة أيضاً علي طرق مصادر المعلومات المختلفة. بالإضافة لذلك، فإن القيود التنظيمية وضعف الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرم مع منشآت أكبر وأكثر تعقيداً، سواء منشآت محلية أو عالمية، تسهم في تخلف القاعدة التكنولوجية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

كما يرجع ضعف الوضع التنافسي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلي محدودية الحصول علـــــي مـــــدخلات إنتاجيـــــة عاليـــــة الجـــــودة، وإلي فـــــرض تعريفـــــة جمركيـــــة علي المدخلات المستوردة ، وإلي طول وتعقد إجراءات الاستيراد.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود مواقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مـــدن صـــناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبياً يبعد هذه المنشآت عن أسواقها مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات، ولما كان **84%** من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشغل أماكن مؤجرة (أكثر من **61%** تستحوذ علي أماكن العمل من خلال الميراث) فإن قانون إيجار الأماكن غير السكنية من الممكن أن تكون له آثار عكســـية علي مستقبل التنمية بقطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

كما أنه نظراً لطبيعة الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمشروعات الحكومية وتلك المتعلقة بإتاحة المعلومات فإن فرصة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إبرام عقود والحصول علي تعاقدات من البـــاطن مـــن القطاع العام تكون محدودة، حيث أن قانون المناقصات والمزايدات لا يخصص نسبة مـــن المشـــتريات الحكوميـــة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمعاملة تفضيلية، فيما عدا ما تحصل عليه التعاونيات علـــي نطـــاق محدود.

وعلي الرغم من أن المعوقات التنظيمية والقانونية هي أمر تواجهه كل الأعمال الخاصة في مصر، إلا أنهـــا ذات آثار عكسية علي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وذلك لأنها غير مؤهلة بدرجـــة كبيرة للتعامل مع المشاكل الناشئة عن اللوائح التنظيمية، حيث إنها أقل قدرة من المنشآت الكبيرة على التعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية. علاوة على ذلك، فإن تكلفة الالتزام باللوائح التنظيمية تعتـــبر تكلفة ثابتة وعبئها يكون أكبر بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عنها بالنسبة للمنشآت الكبيرة.

وإضافة إلى ذلك، يعد تداخل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية وتداخل قوانين الحكومـــة المركزيـــة والمحلية، وضعف التنسيق بين الوحدات الحكومية، وقصور المعلومات المتاحة للمسئولين، وعدم كفايـــة عمليـــات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعدم توافر معدات لمعالجة البيانات، يزيد من حجم المشكلة التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة.

والأكثر من ذلك، إذا كانت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تتجنب الالتـــزام بالمتطلبات التنظيمية إذا ظلت صغيرة، فإن نموها في الحجم ودخولها في القطاع الرسمي يمكن أن يكون مكلفاً نسبياً وذلك لأنه كلما كانت المنشأة أكبر حجماً وأكثر ظهوراً، كلما أصبحت أقل قدرة علي تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية، وهذا يعني أن المعوقات التنظيمية أمام نمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي عميقة الجذور

في القوانين واللوائح التي تحكم قطاع الأعمال في مصر. ويعتبر ارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح عائقاً أمام دخول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي بصورة كاملة وكما يشير بحث حديث فإن حوالي 54% من المنشآت التي تضم من عامل إلي عشرة عمال يمكن اعتبارها ضمن القطاع الرسمي بصورة كاملة ، بينما يعتبر 14% من هذه المنشآت نصف رسمية ، و32 % منها تعتبر غير رسمية وهي توفر أيضاً فرص عمل لحوالي 21% من قوة العمل وتساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للتقديرات المتحفظة .

ويمكن تلخيص السمات الأساسية للإجراءات التي تواجه أصحاب الأعمال في مختلف مراحل العمل والتي تحول دون وجود الرغبة في إتباعها والتزام أصحاب تلك الأعمال بالإجراءات الرسمية ومن ثم الخروج أو الاتجاه إلى القطاع غير الرسمي كملاذ وملجأ من صعوبة الإجراءات في الآتي:

1) وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة: الأمر الذي قد يراه البعض من الأمور الصعبة إذا ما تم أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل التكلفة التي قد يتحملها صاحب العمل وخاصة أنه في بعض الحالات قد يتم الانتقال من محافظة لأخرى، علاوة على المجهود المبذول، بالإضافة إلى احتمال عدم قدرة صاحب العمل للحضور بنفسه لدواعي صحية أو لأي سبب آخر، الأمر الذي يجعل وجود فكرة التعامل الالكتروني أو توجه مندوبين للهيئات إلى أصحاب الأعمال محلاً للدراسة ومن ثم التطبيق.

2) التكرارية: حيث تتسم الإجراءات بالتكرارية على كل المستويات، حيث يتم طلب المستند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضوع الواحد، الأمر الذي يشق على أصحاب العمل لاضطرارهم للذهاب إلى نفس المكان مرات عدة، علاوة على ما يتكبده هؤلاء من معاناة وما يبذلوه من مجهود وأموال.

3) التعامل مع أكثر من جهة: حيث تتطلب الإجراءات الحصول على موافقات من جهات متعددة مما يجبر أصحاب المنشآت على التنقل بين عدة جهات للانتهاء من الأوراق المطلوبة. مما يثير فكرة توحيد كل الموافقات والتصاريح في مكان واحد.

4) موافقات الجهات الرقابية والأمنية: تعد من أحد أكثر الأمور تعقيداً نظراً لحساسية الموقف وضرورة استيفاء الكثير من الإجراءات، الأمر الذي قد يحل عن طريق إعطاء موافقات أمنية مؤقتة حتى يتم استيفاء البيانات بأكملها أثناء عمل المشروع.

5) كثرة المستندات والأوراق المطلوبة: حيث يتم في كثير من الأحيان في طلب المستندات الاستغناء عن كثير منها لأن وجود بعضها يعني ضمنً وجود البعض الآخر مثل مستندات السجل التجاري وإقرارات وجود النشاط مثلاً.

6) طول وبطئ إجراءات التصدير والاستيراد: التي تؤدي إلي عرقلة جهود المنشآت متناهية الصـــغر والصـــغيرة والمتوسطة للوصول للأسواق التصديرية.

7) انتشار أمراض البيروقراطية: الأمر الذي يعد من أخطر الأمور حيث قد يواجه صاحب العمل طلب رشوة من الموظف للإسراع من الإجراءات وإلا واجه العديد من التعقيدات.

8) افتقار المهارات: تواجه المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معوقات إدارية حيث تفتقـــر غالبـــاً إلى المهارات الأساسية في الإدارة والمحاسبة وليس لديها القدرة على الحصول على الخدمات الاستشارية والخدمات المساندة.

9) الوقت والمجهود والمال: الأمر الذي لا يرنو إليه الشك أن كل ما سبق يستهلك الكثير من الوقـــت والجهـــد والمال، إذ يقضي صاحب المشروع في المتوسط **222** يوما قبل الحصول على الترخيص وتصاريح التأســـيس، وقد تمتد هذه المدة إلى نحو **567** يوما في بعض الأنشطة. الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى الابتعاد عن كل ما سبق وتوفير الوقت والجهد والمال والاتجاه للقطاع غير الرسمي باعتباره هو الحل الأمثل.

وبمقارنة مصر مع الأقاليم المختلفة على مستوى العالم يلاحظ:-

- تتفوق مصر على الأقاليم المختلفة على مستوى العالم من حيث الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري سواء من ناحية عدد الإجراءات إذ تقل عن عدد الإجراءات في الأقاليم المختلفة، والأكثر من ذلك أن الفترة التي تستغرقها تلك الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري تقل في مصر بشكل ملحوظ عن أقاليم العالم المختلفة.
- وعلى العكس من ذلك، تشير بيانات الجدول إلى أن مصر تتأخر عن كل أقاليم العالم تأخراً كبيراً فيما يخص إجراءات استخراج التراخيص سواء من ناحية عدد الإجراءات الذي يزيد عنه في كل الأقاليم أو الوقت المستغرق لإتمام تلك الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات والذي يزيد أيضاً عن مثيله في كل الأقاليم. وفيما يخص تسجيل الممتلكات، يقترب عدد الإجراءات الخاصة بتسجيل الممتلكات في مصر منه في أقاليم العالم المختلفة، إلا أن الوقت المستغرق لإتمام إجراءات تسجيل الممتلكات يزيد في مصر بشكل ملحوظ عن باقي الأقاليم.

- أما دفع الضرائب، فتعد مصر في مكانة متوسطة بين أقاليم العالم فيما يخص عدد المدفوعات من الضرائب إذ يزيد عدد المدفوعات الضريبية في مصر عن متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم مجتمعة بدرجة واحدة تقريباً حيث يبلغ متوسط المدفوعات الضريبية لأقاليم العالم تقريباً 35 مدفوعة. إلا أن الوقت المستغرق لتحصيل تلك المدفوعات لا يزيد في مصر عن المتوسط العالمى في هذا الشأن، وقد يعزى هذا جزئيًا الى الإصلاح الضريبى لعام 2005. ومرة أخرى تعبر الباحثة عن اعتقادها في أن وضع مصر سوف يشهد كثيرًا من التحسن مع التطبيق المستمر لقانون الضرائب على الدخل والذى سوف يترك آثاره إيجابية على الوضع في مصر. وأخيراً فيما يخص التجارة عبر الحدود، يتضح جلياً التفوق المطلق لمصر على الأقاليم المختلفة فيما يخص التجارة عبر الحدود سواء على مستوى التصدير (عدد الإجراءات – الوقت المستغرق) أو على مستوى الاستيراد (عدد الإجراءات – الوقت المستغرق).

والخلاصة، يمكن القول بأن الإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة فيما يخص بدء النشاط الإقتصادي والتجارة عبر الحدود، وقد تأكد ذلك عملياً على كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو القاري أو العالمي او حتى على مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل. مما يدعو إلى القول بحتمية استمرار عمليات الاصلاح في المجالات الاخرى كي تنعكس إيجاباً على بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للانخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمراً ممكناً له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحول – أو دمج– من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

الخاتمة

1-النتائج

1. يجب التأكيد على أن هناك جدل كبير في تعريف القطاع غير الرسمي، وينبغى الإشارة إلى أنه يمكن إرجاع الاختلاف حول تعريف مفهوم القطاع غير الرسمي وغيره من المفاهيم والمصطلحات الكثيرة والتى تصف ظاهرة واحدة إلى المؤشر أو المعيار المستخدم، فاللارسمية ترتبط بعدة مؤشرات هي:
   - الإطار القانوني أو الإطار الحكومى الرسمي، من حيث المخالفة أو الإتباع، فتصبح الأنشطة غير الرسمية غير قانونية في حال مخالفتها أو تجنبها هذا الإطار بصرف النظر عن الأسباب الدافعة الى هذه المخالفة أو التجنب.

- محدودية حجم المنشأة من حيث عدد العمالة بها، فالأنشطة غير الرسمية تستخدم عددًا محدودًا من الأفراد (في المتوسط لا يتجاوز 5 أفراد بمن فيهم المالك، أو 10 كحد أقصى وفقًا لبعض المتخصصين)، ويعمل صاحب المنشأة وعائلته فيها، وبعض العاملين لا يتقاضون أجرًا على عملهم في المنشأة أو أجر متغير (بالقطعة) وتكون هذه الأجور دون مستوى الأجور السائد في البلاد. كما لا يتمتعون بأية قوة تفاوضية. ويغلب على العاملين في هذه الأنشطة تدنى مستواهم التعليمى (وفى حالات استثنائية يتم القبول بهذه الأعمال نظرًا للظروف الاقتصادية السائدة)، وتستخدم عمالة محلية وهى في معظمها من نفس المنطقة الجغرافية، من أفراد العائلة أو الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء).
- محدودية مالكي النشاط، حيث ترجع الملكية إلى شخص واحد أو أكثر لكن يظل مالكي المشروع محدودين بروابط عائلية أو شخصية.
- مستوى الموارد المتاحة للمنشأة وخاصة الموارد التكنولوجية وهى محدودة بطبيعتها وبطبيعة النشاط المُمارس ومن ثم حجم ونطاق النشاط. وتعتمد هذه المنشآت على العمل اليدوى لتعويض النقص في التكنولوجيا الحديثة مع التأكيد على محدودية حجم هذه العمالة.
- موقع النشاط حيث يتم ممارسة النشاط بعيدًا عن المناطق الصناعية والتجارية الرئيسية، وتنتشر الأنشطة غير الرسمية وتتوزع بطريقة عشوائية وبدون تخطيط.

2. يتسبب القطاع غير الرسمي في وجود ثلاث مشكلات رئيسية على المستوى الكلى تمثل في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة (مثل البطالة والدخل القومي). والخسارة التي سوف تحققها الدولة في انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة القطاع غير الرسمي من الضرائب، مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات، ويشكل ذلك عبئاً إضافيا على الدولة يحول دون تنفيذها لدوريها السيادي والخدمي، علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعًا غير صحي في العلاقة بين الدولة والمواطنين، وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قِبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة.
3. تؤدي الزيادة الهائلة في جانب الطلب في سوق العمل والتي تنتج عن بلوغ قطاع كبير من السكان سن العمل، وزيادة مشكلة عمالة الأطفال بالإضافة إلى ما شهده السوق المصري من عمليات تسريح وتخفيض لعمالة القطاع الرسمي وخاصة في بداية تسعينيات القرن الماضى نظراً لتطبيق برامج الخصخصة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي اتبعته مصر آنذاك. ولكن في المقابل يقوم القطاع غير الرسمي بدور إيجابى في استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في سوق العمل أو المحالين الى المعاش المبكر نتيجة اتباع برامج الخصخصة، كما استطاع هذا القطاع أيضًا استيعاب المهاجرين من الريف الى الحضر.
4. مشكلة قياس القطاع غير الرسمي من أهم مشكلات هذا القطاع، إلا أن هناك بعض الطرق والمناهج المستخدمة في قياس هذا القطاع أبرزها المنهج المباشر والمنهج غير المباشر ومنهج تباين الدخل– الإنفاق

والمنهج النقدي، وطريقة حصر العاملين. ويمكن القول بأن التواجد في القطاع غير الرسمي –وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون– ليس له تكلفة الأمر الذى يبعد عن الصحة حيث أن هناك تكلفة لمثل هذا القطاع تتمثل في مدفوعات غير رسمية مثل رشاوى للموظفين الحكوميين، وعدم إمكانية الاستفادة الكاملة من السلع والخدمات العامة، وعدم كفاءة الاستثمار في اسواق المال، وعملية تحويل أو رهن الملكية. كما تتفاوت الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في مصر تبعاً للنوع من حيث الذكور والإناث والطبيعة من حيث كونهم رسميين أو غير رسميين، حيث يتركز أصحاب الأعمال الرسمية من الذكور في ثلاثة أنشطة رئيسية تتمثل في التجارة والتصنيع والخدمات بينما تتسع أنشطة أصحاب الأعمال غير الرسميين إلى أكثر من ذلك، في حين أن أصحاب الأعمال من الإناث الرسميين تتركز أعمالهن في نشاطين رئيسيين (الخدمات والتجارة) ويزيد على تلك الأنشطة نشاط التصنيع في حالة أصحاب الأعمال من الإناث غير الرسميين.

5. تتميز معظم الأنشطة غير الرسمية بصغر النطاق والتعامل خارج الأنظمة المؤسساتية مثل بائعي الخضر والفاكهة وبائعي الجرائد بالإضافة إلى أصحاب الحرف مثل النجارين والسباكين وعمال البناء وصانع الأحذية وغيرهم، وفيما يخص أنشطة التصنيع، يأخذ كل من مقدم الأطعمة ومنتجي المنسوجات والأثاث الجزء الأكبر من نسبة المنتجين غير الرسميين. يمر إنشاء المشروعات في مصر بثلاث مراحل رئيسية هي مرحلة التأسيس ومرحلة التشغيل ثم مرحلة الخروج، وتكون مرحلة التأسيس من عدة مراحل فرعية هي التوثيق والتصديق، التأمينات الاجتماعية، السجل التجاري، السجل الصناعي، الضرائب. ثم اثنتي عشر مرحلة فرعية في مرحلة التشغيل، ثم مرحلة الخروج.
6. تتلخص المشكلات الرئيسية للإجراءات في مصر في بعض النقاط أهمها وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة، التكرارية التعامل مع أكثر من جهة، موافقات الجهات الرقابية والأمنية، المغالاة في المستندات والأوراق، طول وبطئ إجراءات التصدير والاستيراد، التعامل مع الموظفين، افتقار المهارات، الوقت والمجهود والمال.
7. يعد دور القطاع غير الرسمي في توفير البدائل المختلفة للمستهلكين أحد مزايا هذا القطاع، حيث يراعي فيما يقدمه من سلع وخدمات المستويات الاقتصادية المتباينة وخاصة الدنيا منها وهكذا يستفيد المستهلكون من توافر السلع الاستهلاكية وسهولة الحصول ورخص أسعارها. تضح من خلال دراسة الأعمال غير الرسمية وبخاصة الأعمال الصناعية منها ضرورة توفير برامج تدريبية تقوم على تأسيس مراكز للبحوث والتدريب على تلك الصناعات لتزويد المتدربين بالمهارات الأساسية الخاصة بمراعاة معايير السلامة والصحة المهنية. وفيما يخص المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، يجب التأكيد على دعم تلك الصناعات وخاصة في المناطق الريفية لما توفره تلك الصناعات من فرص عمل ودخل للعاملين بها علاوة على تحويلها الى الرسمية مما يجعل لها إسهامًا ضريبياً. وعلى جانب تطوير وترقية القطاع غير الرسمي، يجب أن يتم اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن عن طريق برامج التدريب والإنفاق الحكومي اللامركزي وذلك

تماشيا مع الاتجاه القومي السائد لتفعيل اللامركزية، مع مراعاة استخدام التكنولوجيا الملائمة في مراكز التدريب بما يتماشى مع الظروف والامكانات والأوضاع القائمة.

8. لإصلاحات التنظيمية لبيئة العمل التي اتخذتها مصر في مجالات معينة قد أتت بثمارها وبخاصة بدء النشاط الاقتصادي والتجارة عبر الحدود، وقد تأكد ذلك عملياً على كل المستويات سواء المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو حتى على مستوى الدول التي تمت دراستها في هذه الدراسة بشيء من التفصيل. مما يدعو إلى القول بحتمية استمرار عمليات الإصلاح في المجالات الأخرى كي تنعكس إيجاباً على بيئة العمل في مصر مما يدعو المزيد من أصحاب الأعمال غير الرسمية للانخراط في القطاع الرسمي ويجعل المناداة بدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي أمراً ممكناً له جدواه وله آلياته التي يمكن الوصول إليها وإدراجها في خطة عمل للتحول – أو دمج– من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

2-التوصيات

في الختام يجب التأكيد على أن مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي أصبح أمر في غاية الأهمية،ويجب أن يحظى باهتمام جميع الجهات المعنية،فهذا القطاع رغم أنه كيان ضخم لا يلتزم بسداد أى أعباء مالية تجاه الدولة وأصبح يشكل خطورة على القطاعات الرسمية،كما يجب التأكيد على أن مواجهة قطاع المشروعات العشوائية غير الرسمية يتطلب ضرورة وضع حلول غير تقليدية لتشجيع هذا القطاع على الاندماج والتعامل بشكل شرعى جنبا الى جنب مع القطاع الرسمي وذلك من خلال:-

1. قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والجهات المختصة بعمل حصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية،سواء الصناعية منها أو التجارية وغيرها ثم تقوم بتسجيل نشاطها في الجهات الرقابية الخاصة بها ،وعلى سبيل المثال مصلحة الرقابة الصناعية.
2. الاستماع لهؤلاء الناس لمعرفة آراءهم والتعرف على الأسباب التي دفعتهم للعمل بهذا الأسلوب الخاطىء حتى يمكن وضع الحلول الملائمة للقضاء عليها.
3. قيام الحكومة بمساعدة الجهات المختصة بتقديم المساعدات والقروض لهذا القطاع وبالتالى يسهم هذا القطاع بدوره في التنمية المحلية ودعم حركة العمل داخليا نظرا لما يمثله من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها.
4. تيسير الإجراءات عليه وخفض تكلفتها لمساعدته على التواجد من خلال كيان شرعى.
5. التعامل مع هذا القطاع بمرونة خاصة من جانب الجهات الرقابية والإدارية التي تتعامل معه كالتأمينات والضرائب ومكاتب العمل والصحة والتموين وغيرها من الجهات التي تتسبب أحيانا بسبب معاملتها في خوف العاملين في هذا القطاع وهروبهم للعمل بهذا الأسلوب غير الشرعى.
6. تشجيع الانضمام الى القطاع الرسمي من خلال إعطاء مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعى كأن يكون هناك اشتراط بأن يحصل هذا الكيان العشوائى على القرض من خلال تسجيله للمحل الذى يعمل به.

7. بحث كيفية استفادة هذا القطاع من تجربة إنشاء حاضنات المشـــروعات الـــتي تم إنشـــاؤها في بعـــض الدول،وهذه الحاضنة عبارة عن مجمع توفره الدولة في مكان له رخصـــة لمـــدة زمنيـــة محـــددة "3-5 سنوات"،ويتم تجميع المشروعات الصغيرة فيه مع وجود إدارة مركزية لخدمة تلك المشـــروعات .ومـــن خلال هذه الحاضنة ستتم مساعدة المصانع العشوائية على العمل بشكل شرعى الى أن يخرج من هـــذه الحاضنة بعد أن يكتسب الخبرة ويكتب له النجاح،ويستطيع الانتقال الى مكان خاص به.
8. مراعاة أن هذا القطاع من الهشاشة للدرجة التي لا يحتمل معها فرض نظم التعامل الرسمية معه مرة واحدة خاصة لعدم اعتياده على التعامل مع الجهات الرسمية من ناحية ولعدم قدرته على تحمل أية أعباء مالية أو ضريبية أو تنظيمية أو إدارية ،ولهذا فالأمر يتطلب بحث منح تيسيرات ضريبية وإدارية ومالية لهذا القطاع لفترة مرحلية لا تقل عن 5 سنوات حتى يعتاد هذا القطاع العشوائى على التعامل في العلن والإفصـــاح عن نشاطه يمكن بعدها تدريجيا إخضاعه على مراحل لنظم التعامل الرسمي بالصورة التي يـــتم إشـــهار أنشطته ومعاملته ضريبيا على قدم المساواة مع غيره من الأنشطة الرسمية الأخرى .
9. دراسة إمكانية قيام الحكومة بعمل إطار تشريعى خاص لعلاج مشكلة المصانع العشوائية والاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على المصانع والمستهلك.
10. قيام وزارة الصناعة والتجارة الخارجية بمساعدة بعض رجال الأعمال بتنظيم حملات للتوعيـــة علـــى مستوى المحافظات وأماكن تجمع هذا القطاع غير الرسمي للتعريف العاملين به بأهمية وفوائد الـــدخول في القطاع الرسمي من جهة وتوعية الجهات التي تتعامل مع هذا القطاع والمسئولين عنه من جهة أخرى.

الملاحق

جدول رقم (1)

عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا للمناطق الجغرافية في عام 2002

م	المنطقة	العدد	م	المنطقة	العدد
1	**القاهرة الكبرى**	**40122**	**4**	**وجه قبلي**	**17398**
	القاهرة	27809		قنا	5089
	الجيزة	9079		سوهاج	3424
	القليوبية	2856		أسيوط	3294
	الوادى الجديد	378		بنى سويف	1781
2	**منطقة الدلتا**	**93575**		الفيوم	1414
	المنوفية	36255		المنيا	1284
	الدقهلية	19857		أسوان	1044
	دمياط	17358		الأقصر	68
	الغربية	8977	**5**	**منطقة سيناء**	**1100**
	الشرقية	6780		شمال سيناء	879
	البحيرة	4348		البحر الأحمر	187
				جنوب سيناء	34
3	**منطقة القناة**	**3686**	**6**	**منطقة الساحل الشمالى**	**10956**
	بورسعيد	1796		كفر الشيخ	6113
	الإسماعيلية	1524		الإسكندرية	4427
	السويس	366		مرسى مطروح	417

المصدر:وزارة التجارة الخارجية،خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر،مارس 2003،ص 29

جدول رقم (2)

تطور عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا للتسجيل الرسمي خلال عامى 1988–1998

البيان	1988		1998	
	العدد	%	العدد	%
رسمى	502325	17.1	546445	16.4
غير رسمى	2432522	82.9	2776031	83.6
الإجمالي	2934847	100	3322476	100

المصدر:وزارة التجارة الخارجية،خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر،مارس 2003،ص 17

جدول رقم (3)

نسبة المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في المناطق الجغرافية في عام 2002

المنطقة	العدد	النسبة %
القاهرة الكبرى	40122	24.0
منطقة الدلتا	93575	56.1
منطقة سيناء	1100	0.7
منطقة القناة	3686	2.2
منطقة الساحل الشمالى	10956	6.6
وجه قبلي	17398	10.4
الإجمالي	166837	100.0

جدول رقم (4)

الإجراءات التنظيمية بين مصر والأقاليم المختلفة

الإقليم أو الاقتصاد	إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	إقليم أوروبا وآسيا الوسطى	إقليم جنوب آسيا	إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	مصر
بدء النشاط التجاري							
الإجراءات (العدد)	10.8	9.7	9.8	8.8	7.6	8.7	7
الوقت (أيام)	56.3	38.5	68.3	26.2	33.4	46.8	9
استخراج التراخيص							
الإجراءات (العدد)	18.1	19.4	16.9	24.0	16.3	19.4	28
الوقت (أيام)	262.5	201.4	238.6	251.3	247.3	175.3	249
تسجيل الممتلكات							
الإجراءات (العدد)	7.0	6.8	6.6	6.2	6.4	5.0	7
الوقت (أيام)	104.6	48.1	72.8	92.4	134.1	98.7	193
دفع الضرائب							
المدفوعات (عدد)	38.7	25.1	39.4	46.3	30.6	27.4	36
الوقت (ساعات)	321.2	236.8	406.6	451.5	305.5	271.5	711
التجارة عبر الحدود							
مستندات التصدير (عدد)	8.1	7.1	7.0	7.0	8.6	6.9	6
الوقت المستغرق في التصدير (أيام)	35.6	24.8	22.2	29.3	32.5	24.5	15
مستندات الاستيراد (عدد)	9.0	8.0	7.6	8.3	9.1	7.5	7
الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)	43.7	28.7	25.8	30.8	32.1	25.8	18

المصدر:منال حسين عبد الرازق المرسى،الاطار التنظيمى لتحويل القطاع غير الرسمي الى قطاع رسمى قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقاتها في الحالة المصرية،مجلة علوم انسانية،ربيع 2010 .

المراجع

1. حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007 .
2. حسين عبد المطلب الأسرج، الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مؤتمر" الريادية في مجتمع المعرفة" ، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة الأردنية،الأردن ، 26-29 نيسان (ابريل) 2010 .
3. حسين عبد المطلب الأسرج، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية''، سلسلة ''دراسات إستراتيجية''، العدد (140) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2009
4. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة ،الملتقى الدولي حول:المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بو على الشلف،الجزائر،4-5 ديسمبر 2007 .
5. رياض بن جليلى،تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات،سلسلة جسر التنمية،الاصدار 93،المعهد العربى للتخطيط،الكويت،مايو 2010 .
6. سعاد كامل رزق،تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت،مجلة مصر المعاصرة،العدد 472/474،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع،القاهرة،يوليو/ اكتوبر 2003 .
7. شحاته سليمان المليجى،القطاع غير المنظم ودوره في التنمية،كتاب مجلة العمل،العدد 555،اكتوبر 2005 .
8. صابر أحمد عبد الباقي، " الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري دراسة ميدانية" رسالة دكتوراه في علم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2006 .
9. منال حسين عبد الرازق المرسى،الاطار التنظيمى لتحويل القطاع غير الرسمي الى قطاع رسمى قراءة في الخبرات الدولية وتطبيقاتها في الحالة المصرية،مجلة علوم انسانية،ربيع 2010 .
10. وزارة المالية المصرية،دراسة حول تبسيط القوانين والتشريعات والاجراءات التي تنظم عمليات التأسيس والنمو والتصدير والتصفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر،2005 .
11. وزارة التجارة الخارجية المصرية،خلفية عامة عن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر ،مارس 2003 .

11.Hussein Alasrag,Enhancing the competitiveness of the SMEs in the Arab countries, VDM Verlag Dr. Müller Publisher, Germany,2010. 12. 13. Small and medium enterprises in the Arab Countries: concept, importance, challenges , , LAP Lambert Academic Publishing, Germany,2010